المحاضرة الأولى: مدخل لمفهوم حقوق الانسان

مقدمة:

حقوق الإنسان تشكل الأساس لتحقيق الكرامة والعدالة لجميع أفراد المجتمع البشري. إنها تمثل مجموعة من الحقوق الأساسية والأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو دينه أو أي خلفية أخرى. وتتجلى أهمية فهم حقوق الإنسان في قدرتها على توجيه سلوكنا وتفاعلاتنا مع الآخرين والمجتمع بأسره.

بمعنى آخر، حقوق الإنسان تمثل القيم والمبادئ التي تضمن لنا جميعًا الحياة بكرامة وحرية، وتحفظ لنا الفرصة في التنمية الشخصية والمشاركة الفعّالة في المجتمع. ومن خلال فهم عميق لهذه الحقوق والتزامنا بها، نستطيع بناء علاقات أكثر احتراماً وتعاوناً في مجتمعاتنا، ونضمن تحقيق العدالة والمساواة للجميع دون تمييز.

هدف هذا الفصل هو الإجابة عن الأسئلة الفلسفية التالية: ما هي حقوق الإنسان؟ ولماذا توجد حقوق الإنسان في المقام الأول؟ يتطلب الإجابة على هذه الأسئلة تحديد الخصائص الأساسية لحقوق الإنسان، وتوضيح العوامل الواقعية التي تشكل هذه الحقوق وتفسير وجودها وخصائصها، بما في ذلك الملكيات. يجب التفريق بين الأسئلة الفلسفية والتي تتعلق بمصادر المفهوم الحديث لحقوق الإنسان، وأسس معاييرها في القانون الوضعي والاعتراف بها في الواقع. هذه الأسئلة لا تنتمي إلى الفلسفة ويمكن التعامل معها بشكل صحيح عبر التاريخ أو العلوم القانونية أو علم الاجتماع أو علم النفس.

1 الخصائص الأساسية لحقوق الإنسان

السمات الأساسية لحقوق الإنسان تتضح من الفقرات الأولى المتماثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، حيث تشير إلى أن "الاعتراف بكرامة جميع أفراد الجنس البشري وحقوقهم المتساوية والمتجذرة لا يمكن الاستغناء عنها يشكل الأساس لتحقيق الحرية والعدالة والسلام في العالم". وتضيف الفقرات في القسم الثاني من العهدين: "تأتي هذه الحقوق نتيجة للكرامة الأساسية المتجذرة في كل إنسان."
أولاً وقبل كل شيء، ينبغي التأكيد على أن الحقوق والحريات الأساسية هي عالمية، أي أنها تنتمي لكل إنسان دون استثناء بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو أي سمات أخرى. فالعالمية تنبع من الاعتراف بالكرامة الإنسانية الجمعية والتراث الذي ينقل الحقوق. ورغم

أن العالمية والترابط يشكلان سمتين حاسمتين في تعريف حقوق الإنسان، فإنهما غالباً ما يواجهان الانتقاد من قبل الفلاسفة وعلماء القانون. لكن يجب التأكيد على أن العالمية والترابط يتم اعتمادهما بشكل قاطع ويتم التأكيد عليهما عمليًا. ويشمل إعلان فيينا، جزئيًا لمواجهة الشكوك المثارة، تصريحات لا تدع مجالاً للشك، مثل "حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حق مكتسب لجميع البشر" و"الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات لا يمكن الجدل فيه". وكون العالمية ووجود حقوق الإنسان كحقوق، ينبع غالباً من عدم التمييز بين حقوق الإنسان القانونية والحقوق الفعلية للإنسان نفسه (الحقوق التي يحميها قانون حقوق الإنسان). وفي بعض الأحيان يتم رفض حقوق الإنسان فقط لأنها لا تتفق مع تلك المبادئ. وتعود بعض الحجج ضد العالمية إلى اعتماد فكرة النسبية بشكل غير مبرر كأساس فلسفي لبعض النظريات المتعلقة بحقوق الإنسان.

الحقوق والحريات الأساسية، بوصفها متجذرة، تكون موجودة بشكل مستقل عن إرادة الفرد أو جماعة من الأفراد. الحقوق والحريات الأساسية، كونها متجذرة، لا يمكن الحصول عليها أو منحها من خلال أي عمل بشري. قد لا يتم الاعتراف بها أو احترامها في بعض التصرفات، لكنها تظل ملكًا للفرد. تأتي الحقوق المستمدة من الكرامة المتجذرة بصورة غير قابلة للتصرف أيضًا. لا يمكن لأي شخص حرمان الآخر من هذه الحقوق، ولا يمكن لأي شخص التخلي عنها بنفسه، كما لا يمكن لأحد أن يتجاوزها (على سبيل المثال، بأن يصبح عبدًا). في هذا السياق، لا تتأسس حقوق الإنسان والحريات الأساسية على القواعد القانونية المستمدة حسب الأصول، بل يُفترض اعتماد القواعد المناسبة لحماية تلك الحقوق وتحديد كيفية تطبيقها. القواعد القانونية (مثل قانون حقوق الإنسان) لا تحدد حقوق وحريات الإنسان بل تضمنها فقط. ويعود أساس تصرفات الفرد أو تركه للتصرفات إلى تفرده كإنسان، وهذا التفرد هو أيضًا أساسٌ لمنح الكرامة لكل إنسان. يُعتبر كل إنسان بمثابة غاية في ذاته، وبالتالي يجب التعامل معه كذلك، وليس كمجرد وسيلة، حتى لو كانت هذه المعاملة مفيدة بشكل كبير للمجتمع أو الفرد نفسه.

المساواة تُعتبر عنصرًا رئيسيًا آخر في مفهوم حقوق الإنسان. تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "جميع البشر يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وقد وُهِبوا بالعقل والضمير، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بروح الأخوة". تُشير هذه المادة أولًا إلى المساواة في الكرامة؛ حيث لا يوجد إنسان أكثر إنسانية من غيره. وتتطلب المساواة في الكرامة احترامًا متساويًا للفرد كهدف في حد ذاته، والاهتمام بحمايته وإمكانياته وتنميته بشكل متساوٍ. وإذا لم يكن من الممكن معاملة أي شخص كمجرد وسيلة، فإن توزيع الأعباء والمنافع العامة يجب أن يكون بطريقة متساوية نسبيًا. يُفهم هذا النسبية كون احترام

المساواة لا يعني بالضرورة المعاملة المتساوية بمعنى فرض أهداف متساوية وظروف عمل متساوية على الأفراد، فالاختلافات مرغوبة إذا كانت هناك أسباب وجيهة تبررها.
إذا أدركنا أن الكرامة المتساوية والمتجذرة هي مصدر لحقوق الإنسان، وأن حقوق الإنسان لا تقبل التصرف، فعلينا أن نقبل كنتيجة أن حقوق الإنسان لا تتوقف على أي خاصية معينة مشروطة للإنسان. فكل فرد له الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الرأي غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. إذا كان تبرير حقوق الإنسان مرتبطًا بأي من هذه الخصائص، فإن الحرمان منها يعني الحرمان من الحقوق المشتقة منها.
لذا، اكتساب حقوق الإنسان ليست نتيجة، على سبيل المثال، للقدرة على ممارسة الخيارات الحرة أو التفكير المنطقي. يجب أيضًا أن نشير إلى أنه وفقًا للمادة 1 المستمدة، يتم الاعتراف بكل إنسان كحر وعقلاني، وبالتالي فإن كونك حرًا وعقلانيًا ليس من السمات المرتبطة ببعض القدرات الوظيفية، بل هو متجذر ويمكن اعتباره عنصرًا من عناصر القدرة الوظيفية. إنه يشكل أساسًا للتفرد والكرامة للإنسان.
من المهم أن نشير إلى أن مبدأ عدم التمييز، الذي اعتمد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، يشير إلى العلاقة بين الفرد وحقوق الإنسان. يعبر هذا المبدأ عن فكرة أن الاختلافات بين الأفراد لا تهم إلا فيما يتعلق بامتلاك حقوق الإنسان. لذلك، يُعتبر معاملة الأفراد بشكل مختلف تمييزًا فقط عندما ينتهك حقوق الإنسان لديهم.
عند بناء القوانين الوضعية، يُعتبر مبدأ المساواة أمام القانون والحماية المتساوية للجميع أمام القانون من الأسس الأساسية. على سبيل المثال، تنص المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحق، دون أي تمييز، في التمتع بحماية القانون بناءً على المساواة". وبالتالي، ليس من الكافي أن يتم تطبيق نفس القواعد في الظروف المتشابهة بموجب القانون الوضعي، بل يُعتبر من الأهمية بمكان اختيار الأسباب الملائمة لاعتبار بعض الاختلافات ذات صلة بالقانون.
بالإشارة إلى حرية الإنسان في المادة الأولى، يشير الإعلان العالمي في الوقت نفسه إلى كرامة الإنسان وعقله وضميره. عند تحديد معايير السلوك في مفهوم حقوق الإنسان، يتم التركيز الأساسي على التطور الفردي الذي يعتمد على الاختيارات الحرة المتخذة وفقًا للحقائق المحددة حول الواقع. فالحرية ليست صفة للإنسان تُشكل أساسًا لمعايير السلوك بمفردها عن الصفات الأخرى. كما أن الحرية ليست قيمة مطلقة في حماية حقوق الإنسان.
من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "الاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف. . . هو أساس الحرية". المشير إلى العقل والضمير في المادة 1 من الإعلان

يؤكد أن الإنسان ليس حراً في تحديد معايير السلوك بمفرده، ولكنه مطالب بأن يأخذ في الاعتبار ما يوجهه العقل والضمير. يظهر بوضوح أنه لم يتم الإشارة إلى المشاعر هنا، التي غالبًا ما تُعتبر في الوقت الحاضر أساسًا لتحديد الخير الذي يجب منحه للإنسان. السلع والحقوق تعتمد على معرفة وتقدير، وليست على أساس ردود أفعال عاطفية.
تلفت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتعبيرها عن "روح الأخوة"، الانتباه إلى حقيقة أن أفراد المجتمع أو المجتمع العالمي، من حيث المبدأ، ليسوا متنافسين ولا يشكلون خطراً على بعضهم البعض. إن البشر كائنات اجتماعية؛ فالعلاقات مع الآخرين، والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة، هي شرط لا غنى عنه للتنمية. الاهتمام برفاهية الآخرين والمجتمع ككل يعتبر واجبًا يرتكز على كرامة الآخرين وعلى الطابع الاجتماعي للبشر. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 29 (1) على أن "على كل فرد واجبات تجاه المجتمع، حيث يُمكن له من خلالها تنمية شخصيته بطريقة حرة وكاملة."
ينبغي أن لا يؤدي الاعتراف بضرورة البيئة الاجتماعية وبالتزامات الفرد تجاه المجتمع، والتي تشمل التخلي عن بعض من خططه أو مصالحه الخاصة، إلى إعطاء الأولوية للمجتمع على حساب احترام الفرد في حالة وجود تعارض. يظهر في هذا السياق كرامة الفرد ورفاهية المجتمع. يجب أن لا يُعامل الفرد أبدًا كوسيلة لتحقيق رفاهية المجموعة، بل يجب أن يُعامل ككيان مستقل، فهو ليس مجرد جزء من المجتمع؛ بل المجتمع موجود من أجل مصلحته.
البُعد الاجتماعي للإنسان يمثّل الأساس لما يُعرف بالحقوق الجماعية، وهي الحقوق التي تُمنح أو تُقر لصالح الجماعات. ومع ذلك، يظل الفرد هو المستفيد الأساسي لهذه الحقوق. من بين السمات البارزة للمفهوم المعاصر لحقوق الإنسان، يعتبر الاعتراف بعدم قابلية تجزئة الحقوق المختلفة وترابطها أمرًا مهمًا. تشير هذه الفكرة إلى أن جميع حقوق الإنسان هي عالمية وغير قابلة للتجزئة، وأنها مترابطة ومتشابكة. يتعين على المجتمع الدولي التعامل مع حقوق الإنسان على مستوى عالمي بطريقة عادلة ومتساوية، وبنفس التركيز والاهتمام. كل جانب من جوانب الإنسان المختلفة، سواء الجسدي أو النفسي أو الأخلاقي أو الروحي أو الاجتماعي، يستحق الاهتمام والرعاية. تتطلب التنمية الفردية وجود ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وبيئية مناسبة. علاوة على ذلك، يعتبر ضمان الحد الأدنى في أي من هذه الجوانب أمرًا لا غنى عنه لتحقيق التقدم أو لمنع التدهور في الجوانب الأخرى؛ على سبيل المثال، يعد ضمان الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية ضروريًا للتمتع بالحقوق السياسية. ومع ذلك، يبدو أنه من المستحيل، في جميع الحالات وبشكل عام، تحديد وسائل منع تدهور الإنسان أو ضمان تطوره. نقطة الانطلاق تكون من شخص محدد يعيش في ظروف فريدة. ويكون هدف القوانين المعدة هو رفاهية الإنسان، وليس مجرد القيم

الفلسفية. إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة كمصدر للحقوق يعتبر أيضًا اعترافًا بأن الحقوق ثانوية بالنسبة للفرد وتوجد لمصلحة المجتمع بصفته ككل.

2 تعريف الجانب الوجودي لحقوق الإنسان:

عند استعراض السمات الأساسية لحقوق الإنسان، يمكننا محاولة تحديد العناصر التي تميز مفهوم حقوق الإنسان في الفلسفة الواسعة. يمكن وصف حقوق الإنسان على أنها مجموعة معقدة من العلاقات تنشأ بين الأفراد الذين لهم واجبات تجاه بعضهم البعض، بما في ذلك الواجبات المتعلقة بالتصرف أو الامتناع عنه، فضلاً عن العلاقات بين كل فرد والسلع المحددة التي تضمن رفاهيته. تكون هذه العلاقات مستقلة عن أفعال القانون ولا تعتمد على ما إذا كانت تلك العلاقات قد أقرتها أو لم يقرها فرد ما. يُشير قانون حقوق الإنسان إلى هذه العلاقات ويهدف إلى وضع قواعد قانونية تحمي السلع المناسبة. عند تعريف حقوق الإنسان، يمكن أن نشير إلى أنواع معينة من أفعال الآخرين، بما في ذلك المؤسسات، أو العلاقات بين الإنسان والسلع المحددة.

ينبغي ان نلاحظ ان العلاقات مع السلع تشكل أساسًا حيويًا ومؤسسًا للحق في المطالبة بأفعال معينة. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن علاقات الإنسان بالممتلكات التي تضمن رفاهيته لا تكون مهمة في مجال الحقوق فقط، بل تشكل أساسًا لواجباته تجاه الآخرين، بما في ذلك التصرف أو الامتناع عن التصرف مثال: (عندما تمتلك سيارة، فإن علاقتك بها تعطيك الحق في أن تقودها وتستخدمها كما تشاء، وهذا يعني أنه يمكنك المطالبة بحقك في استخدام السيارة بحرية. ولكن في نفس الوقت، يكون لديك واجبات تجاه الآخرين، مثل الحفاظ على السلامة على الطرق واحترام قوانين المرور، وهذا ينطبق على الآخرين أيضًا.)

بعد أن قمنا بتوضيح مفهوم حقوق الإنسان، يمكننا محاولة الإجابة عن سؤال لماذا توجد حقوق الإنسان على الإطلاق. على الأقل ينبغي طرح سؤالين إضافيين. أولاً، ما هو السبب في وجود العلاقات بين الإنسان وبعض السلع؟ ثانيًا، لماذا توجد علاقات الواجب؟ هذه الأسئلة مترابطة. للإجابة عليها بشكل فلسفي، يجب أولاً تحديد العوامل الواقعية التي تشكل شرطًا ضروريًا لوجود العلاقات المذكورة أعلاه. لذا، يمكننا القول بأن حقوق الإنسان موجودة لأن الإنسان يسعى للتطور الشخصي، ويحدث ذلك من خلال تحقيق إمكانياته. يكون التطور ممكنًا إذا كان هناك إنسان يعيش وإذا لم تتأثر إمكانياته الشخصية. لذا، يحتاج الإنسان إلى بعض السلع التي تحافظ على حياته وتسهم في تطوره. ثانيًا، حقوق الإنسان موجودة لأن هناك علاقات بين الأفراد، ورفاهيتهم تعتمد على أفعال الآخرين. هذه العوامل الواقعية هي نقطة البداية لتحديد محتوى حقوق الإنسان.

لنفهم ذلك بشكل أفضل، دعونا نلقي نظرة على مثال بسيط:

فلنتخيل أن هناك حقًا للحصول على التعليم. هذا الحق يعني أن كل فرد لديه الحق في الحصول على فرصة للتعليم، سواء كان ذلك في المدارس العامة أو الجامعات أو البرامج التعليمية الأخرى.

لماذا توجد هذه الحقوق؟ توجد لأن التعليم يعتبر أساسيًا لتطوير الشخصية والمساهمة في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال الحصول على التعليم، يمكن للأفراد تطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في العمل والمساهمة في تقدم المجتمع.

هذا الحق في التعليم يستند إلى العلاقة بين الفرد والمعرفة والتعليم، وكذلك على العلاقة بين الأفراد في المجتمع. إذا قامت الحكومة بتوفير فرص التعليم لجميع المواطنين بدون تمييز، فإنها تحقق حقوق الإنسان للتعليم.

هذا المثال يوضح كيف يعتمد وجود حقوق الإنسان على العلاقات بين الأفراد والمجتمع والحاجة إلى الحماية والتطوير الشخصي.